

السياسة العمالية: إدارة للأزمات والعمال الأجانب

فهم مختلف للقانون، أو الاستناد إلى نصوص قانونية أخرى غير قانون العمل، فيذكر مثلاً بنص في القانون الجزائري لا يسمح بحرمان أي عامل ممارسة حقوقه المدنية، تحت طائلة السجن.

لا تبدو محاولة نحاس «التحريضية» للتغيير، كل من مكانه، تابعة من فراغ. الوزير الذي أتبع له الإطلاع عن كثب على الممارسات السياسية بات متأكداً أن لا نية للتغيير من فوق. يكفي أن نستمع إليه مقدماً أمثلة عما كان يدور في مجلس الوزراء لتعرف كيف يفكر سياسيوننا. هنا وزير انزعج لأن مشروع القانون الذي قُدّمه نحاس يتألف من 24 صفحة! وهنا وزير ثان أبدى خشيته على الشركات التي لا تصرّح عن العاملين لديها للضمان الاجتماعي، إن ضُمن بدل النقل إلى الحد الأدنى للأجور! وهنا ثالث رفض القيام بمسح اجتماعي لسكان لبنان والمقيمين فيه «بجدة أننا نريد القيام بالمسح لتتفجع بعض المستشارين!»، علماً أن أي تخطيط لسياسة عمالية، أو غيرها، مرتبط أولاً في معرفة ماذا يوجد لدينا؟

لا تريد الدولة أن تعرف ما هو موجود لديها. لا يمكن استغراب ذلك بما أن النصوص القانونية «تشكل طارداً للبنانيين من سوق العمل في ما خُص بعض المهنيين»، تقول خزعل. ويؤكد نحاس أن «هناك اتصالات يجريها مسؤولون كبار في الدولة مع دول أجنبية لتسهيل هجرة اللبنانيين إليها». جاء ذلك في معرض إجابته عن أسئلة الحاضرين المستفزة، التي صبت أيضاً لدى القاضية جريصاتي، ما دفعها إلى القول: «نحن القضاة لا نضع القانون، بل نطبقه، فلا يمكنكم لوم القضاء. المعلوم هو غياب الدولة والشعب الذي يحاسب». فهل يمكن التحويل فعلاً على هذا الشعب؟



النصوص القانونية تشكل طارداً للبنانيين من سوق العمل (هيثم الموسوي)

هذا الامتياز القانوني، يمكن وضع بعض الحدود البسيطة مثل عدم طرد الحامل أو عدم تشغيل الأطفال... أي إن القانون هو تلطيف لاختلال بنيوي في التوازن». مثال على ذلك، الحق في إنشاء النقابات الذي نص عليه القانون، علماً بأن «تأسيس حزب أهون من تأسيس نقابة؛ إذ يكفي العلم والخبر للول، فيما تحتاج النقابة إلى موافقة الوزير والجواب عليها قد يطول وقد يرفض من دون تعليق».

لكن من قال إن العدالة تحقق مع تأسيس النقابة؟

عندما يجبر العامل على الشكوى، ويصل إلى مجالس العمل التحكيمية (إن كانت معينة، لأنها تعطلت ستة أشهر في انتظار توقيع مرسوم التعيين) تكون النتيجة الحصول على تعويض. هنا يقدم نحاس اقتراحه للقضاة المعنيين بأن ينظروا إلى الأمور بطريقة ثانية، أن يجتهدوا ويخرجوا بأحكام قضائية تستند إلى

المشاكل التي تتضمنها الورقتان متعددة، قد يكون أبرزها اعتراف خزعل بأن لا سياسة عمالية في لبنان بل إدارة للملفات والازمات. وتحت هذا العنوان يمكن الإضاءة على ملفات تتعلق بعدم عدالة القوانين، الارتفاع الهائل في اليد العاملة الأجنبية، غياب العمال اللبنانيين عن قطاعات أساسية واختلال أمنهم الاجتماعي، رغم وجود جهات ضامنة...

لكن هذه المشاكل ليست إلا نتائج لمعضلة أساسية تتعلق في فهم الدولة لمعنى العمل والاقتصاد. في تحديد الفرق بين الاقتصادي الذي يتعامل مع الأمور من خلفية الإنتاج، والدكنجي الذي يرى الأمور وفق منطلق الكلفة. يكفي تذكير نحاس بأن قانون العمل ولد بعد القوانين التجارية، لفهم حجم التناقض الموجود فيه. يقول نحاس: «لقد جاء قانون العمل ضمن منظومة قانونية تقر بحق مالك رأس المال بالتصرف كقائد وحيد، وفي مقابل

وفق الفهم السائد لمهمات وزارة العمل في لبنان، لا تكاد الأخيرة تقوم إلا بتسيير عمل العمال الأجانب، فتمنحهم الرخص وتسمح للمكاتب باستقدامهم. هذا ما يقوله الوزير السابق شربل نحاس، الذي شغل منصب وزير عمل قرابة ستة أشهر. المهمات الأخرى التي يفترض أن تقوم بها الوزارة تصبح ثانوية.

وبناءً على هذا الواقع، يمكن فهم مداخلتي رئيسة غرفة العمل لدى محكمة التمييز بالانتخاب، القاضية أرليت جريصاتي، ورئيسة دائرة العمل في جبل لبنان - مفوضة الحكومة لدى مجلس العمل التحكيمي إيمان خزعل، اللتين ركزتا على وضع العمال الأجانب؛ إذ قدمت جريصاتي عرضاً للقوانين المتعلقة بهم، وشرحت حقوقهم الاجتماعية والصحية، فيما عرضت خزعل واقع سوق العمل في لبنان والظروف التي تحيط بالعمال اللبنانيين والأجانب على حد سواء.

قد يكون الوزير السابق شربل نحاس نام عميقاً ليل أول من أمس، بخلاف كثيرين ممن استمعوا إليه محاضراً عن السياسة العمالية في لبنان. يصعب أن لا تفعل مداخلته «التحريضية» كما سمّاها، فعلها في دفع المستمعين إلى إعادة التفكير في الظروف التي يعملون فيها. لكن هل تكفي ليلة واحدة من الأرق لإحداث تغيير؟

مهجرزاقط

كانوا ثلاثة، يشكلون مفاصل في مؤسسات أساسية في الدولة: وزير سابق، قاضية، ورئيسة دائرة. اجتمعوا ليتحدثوا، في حضور محامين وقضاة وناشطين وعمّال، عن السياسة العمالية وتشريعات العمل في لبنان، بالإضافة إلى وضع العمال الأجانب. قد يكون بديهياً القول إن الاستماع إلى مداخلات شخصيات، تحتل هذه المواقع تحديداً، يشكل فرصة استثنائية لكل مهتم بموضوع العمل في لبنان. لكن يبقى لفت النظر إليه مهماً؛ لأننا نحكي عن جزء من حلقة، يمكنها إذا ترابطت، أن تحدث تغييراً، ولو محدوداً، في أداء كل منهم لمهامه. هذا على الأقل ما يمكن توقعه من الندوة التي عقدت مساء أول من أمس في قاعة المحاضرات في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، تحت عنوان «السياسة العمالية وتشريعات العمل في لبنان»، بالإضافة إلى وضع العمال الأجانب. لكن هذا الطموح يبقى مرتبطاً بالالتزام المتأخرة، التي أوجت مداخلات المحاضرين بأنها شبه معدومة.



البرنامج العام

إعداد و تقديم: **كريم الجميل**
الجمعة 8,30 مساءً.



الأمم المتحدة و الحكومة و القطاع الخاص



تكلن المسيحيين المستقلين (عفا، حريصا)
د. زياد صليبا



رئيس سفراء السلام في العالم لدى CULPAC التابعة للأمم المتحدة UN
غسان دخل الله



وزير الشؤون الاجتماعية
وائل أبو فاعور

1214
www.moph.gov.lb



**حَقِّك بايِّدك
واجبنا نفيِّدك**



حمّل APP وزارة الصحة وخليّ حقك بايِّدك

لأنو حَقِّك تعرف سعر الدواء...
لأنو حَقِّك تعرف إذا الدواء مرخص...
لأنو حَقِّك تحصل على الإستشفاء...
بتشكّل APP وزارة الصحة وسيلة مضمونة لتضمن حقوقك الصحية
ولتكون شريك بتوفير الرعاية الصحية لكلّ اللبنانيين بكلّ شفافية.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصحة العامة

